التوجهات المنهجية الحديثة في الكتابات التاريخية وإشكاليـــة الإستوغرافية في الجزائر

الأستاذ مبارك نجاح قسم علم الاجتماع

جامعة وهران

لاعتبارات توضيحية وللأهمية المنهجية فإن معالجة هـــذا الموضوع من خلال هذه الورقة تقتضي البدء مـــن الملاحظات التالية:

أولا، المقام في ورقة العـــمل هـــذه لا يسمح للدخول في الملحمة الإيستيمولوجية أو المتودولوجية بخصوص قضايا التاريخ والتأريخ، وأعني بذلك إشكالية علمية التأريخ وموضوعيته ومنهجيته أو تحديد الصيغ النشوئية للخلفيات الفكرية والتاريخية للمفاهيم والمصطلحات المستعملة أو المتداولة في الخطاب التاريخي الحديث أو في الإستوغـــرافيا (historiographie) المعاصرة حول الجزائر(*).

(*)– مصطلح الإستوغرافيا **historiographie** يعني كتابة التاريخ أو تدونيه بالإعتماد أساساً على الوثائق و الآثار التي جمعت عن طريق المنهج التاريخي، و تم ترتيبها و تصنيفها من خلال نسق إصطلاحي معين، ثم عرضها تمهيداً لمحاولة تكوين صورة معينة عن طور أو مرحلة التي كانت محل الدراسة و البحث.

ثانيا، ورقة العمل هذه لا تهدف إلى صياغة أجوبة نهائية حول إشكالية الإستوغرافيا (historiographie) في الجزائر بل أن هدفها هو أنها تطمح إلى إثارة تساؤلات منهجية حول خصائص الكتابات التاريخية المتداولة والمستعملة في الجزائر كمصدر أساسي للمعرفة التاريخية سواء كانت هذه الكتابات جزائرية أو غير جزائرية .

ثالثا، ترمي ورقة العمل هذه إلى بلورة الأطر المنهجية للكتابات التاريخية من خلال محاولة الإجابة عـــن الأسئلة التالية:

ما هي محصلة القراءات المتراكمة حول الكتابات التاريخية التي تناولت تاريخ الجزائر ؟ وما هي المعايير المنهجية لنمذجة وتصنيف الكتابات التاريخية حول الجزائر؟ وما العلاقة بين الإستوغرافيا (historiographie) والمنهج؟وأين استقرت التوجهات المنهجية للكتابات التاريخية الراهنة حول الجزائر ؟

ونمط التحليل الذي سنعتمده من خلال هذه المقاربة المنهجية، سوف يرتكز على محاولة استقراء خصائص التوجيهات المنهجية للكتابات التاريخية حول الجزائر والتي تثار حولها باستمرار تساؤلات كل من تناول بالقراءة أو بالدراسة والبحث تاريخ الجزائر في القديم والحديث.

مساءلـــة حول التأريخ الحديث والكتابة التاريخية التقليدية:

التأريخ بمفهومه الحديث هو" العلم الوحيد والأوحد " الذي يسعى إلى تبين وفهـــم البنيات الاجتماعية وعملياتها في علاقاتها المتبادلة ولكنه يركز أساسًا على الصيغ الماضية من هذه العلاقات المتبادلة.

ولاشك أن "ابن خلدون" يعتبر أول مفكر اجتماعي الذي وضع أساس مفهوم» التأريخ " موضحًا أن هذا النظام المعرفي «..في باطنه نظر وتحقيق، وتعـــليل للكائنات ومباديها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق وجدير بأن يعد في علومها وخليـــق »[1] .

ويوحي هذا التوضيح للقارئ أن "إبن خلدون" كان يسعى إلى دمج المعرفة التاريخية أو التأريخ في القارة المعرفية التي اكتشفها وهي " علم العمران البشري " أو علم الاجتماع أي السوسيولوجيا (sociologie) بالتسمية الوضعية (positivisme) الراهنة.

وموضوع هذا العلم الجديد هو دراسة ماضي وحاضر المجتمع أي دراسة أفعالـــــه وممارساته وعملياته ومؤسساته وبنياته، وهو يستطيع أن يكتسب الصفة العلمية بدراسته العلمية (النظرية والتطبيقية) للاجتماع البشري ومتغيراته وعوامله المتداخلة في علاقاتها المتبادلة في الزمان والمكان.

ومن المؤكد تاريخيا ومعرفيا أنه منذ "إبن خلدون" ومرورًا "بفيكو" (p.Vico) و"كوندورسيه" (Condorcet) إلى التاريخانيين المحدثين و"مدرسة الحوليات " ظلت علاقة التأريخ بعلم الاجتماع علاقة ترابط وتداخل سواء من حيث الموضوع أو من حيث المنهج .

والمؤرخ الفرنسي فرنان برودل (Frénand Braudel) أحد المفكرين والمؤرخين المعاصرين الذين ركزوا اهتمامهم على القضايا المتعلقة بوتيرة الزمان التاريخي وإيقاعاته في ارتباطها بالشروط النوعية والبنيوية في الحياة الاجتماعية والحضارية للمجتمع قد جعل من الزمان مجرد بعـــد من أبعاد

المكان ،وبذلك تجاوز التأريخ التقليدي وحوله إلى جغرافيا وعلم واقتصاد.أي إلى علم معقد يتركب من فروع معرفية متداخلة. (2)

أما التمييز بين مفهومي" الإجتماعي " و" التاريخي" أو الفصل بين مقولتي "الإجتماع " و"التاريخ" في سياق الخطاب الإجتماعي المعاصر فهو أولاً ينطلق من تعاليم "دوركايم" المتشبعة بوهم " الموضوعية"، وثانيًا يخضع إلى مبدأ "البنيوية ضد التأريخ" الذي يتمسك به كلود ليفي ستراوس (claudlevi Strauss)عميد البنيوية(structuralisme) وهي النزعة الفكرية التي وجدت ابتداء- من ستينات القرن الماضي- في المنطقة المغاربية مرتفعًا خصبًا لها وبالأخص في المغرب الأقصى لدى بعض الكتاب والأدباء المبهورين بدعاوي هـــذه النزعة الفكرية .

والتاريخ الذي يهم البنيوية(الحفيد الشرعي للوضعـــية) هو تاريخ الأحداث الصغيرة الفريدة، وعلى التأريخ لديها أن ينحصر في ميدان ما هو تجريبي (اختباري) ملموس ليترك الساحة حرة للأنثروبولوجيا البنيوية وهي إيديولوجية الوضع القائم عـــلى حد تعبير هنـــري لوفـــيفر.

وإشكالية قضايا التاريخ والتأريخ، أو قضايا التوجهات المنهجية للإستوغرافيا المعاصرة تكمن في اعتقادي إلى ما ذهب إليه بيير أندر سون) (pierre Anderson في كتابة " سلاسل أنساب الدولة الاستبدادية "1974 حيث كتب يقول:" إن إخضاع كل التواريخ لمجموعة واحدة من المتغيرات التفسيرية إنما يعني تفسير التواريخ الأخرى بشفرة تاريخ واحد (تاريخ المجتمعات الأوروبية) فاختزال التاريخ إلى مجموعة من المتغيرات المشتركة يعني تدمير هويته".

فالتمثل العـــام لتاريـــخ الجزائر في القـــديم والحـــديث كما هو متضمن في الكتابات التاريخية التقليدية أو كما قدمته بعض الصيغ الإستورغرافية الاستعمارية (l'historiographie coloniale) هو أيضا تدمير لهوية التاريخ الوطني وللمعرفة التاريخية لكونه تمثل يقوم على المتغيرات التفسيرية الإسقاطية .

وذلك لأن الدلائل الآتية من ماضي الجزائر في كل العصور والمستند عليها في الكتابات التاريخية الإخبارية الأسطورية التقليدية أو في الكتابات التاريخية الاستعمارية وطرائق استقصائها تجعل القارئ في وضع غريب حقا لا يعرف معه إن كانت هذه الكتابات التاريخية حول الجزائر جادة أم هي مجرد عبث لإخفاء الحقائق التاريخية تحت تأثير الذين يملكون مصادر القوة المادية أو المعرفية.

فالكتابات التاريخية التي كانت ولا مازالت تقوم بتغليب سلطة السيف على سلطة المعرفة في التعرف على الماضي، هي كتابات تفتقر إلى الموضوعية وإلى "الروح العلمية "وأن أبرز خصائص الكتابات التاريخية التقليدية العربية الإسلامية هي:

1- أن هذه الكتابات التاريخية في غالبيتهـــا دونت بدون رؤية تمتلك قـــــدرا نسبيا مـــن المنهجية والتفكير العلمي، باستثناء كتاب "العـــبر وديوان المبتدأ والخبر" لابن خلدون، وكانت أيضا في غالبيتها محكومة بالميول والأهواء تعكس وجهة نظر القائمين على مفاتيح السلطة والساهـــرين على تكريس المزاوجة بين الديني والسياسي أو بين العـــصبية والعقيدة أي بعبارة أخرى تعكس في مجملها المنظور الرسمي أو عـــقيدة "

أهـــل الدولـــة " وحتى كتابـــات إبن خلدون لم تفلت من هذا التأثير العـــقائدي.

2- كانت غالبية هـــذه الكتابات التاريخية وبالأخص في القرون الوسطى — تعـــبر عـــن نزعات إثنـــية أو نعرات إقليمية تتأثر بالتفسير العقائدي المذهبي للوقائع والأحداث والذي نلمسه عند مؤرخي الملل والنحل أي عـــند مؤرخي الفرق الإسلامية من الشيعة والسنة والخوارج على السواء ونعلم مدى العداوة والخصومة بينهم جميعًا والتي إمتد تأثيرها حتى إلى الكتابات التاريخية العربية الإسلامية المعاصرة في المغرب أو المشرق العربي .

3- كانت وظلت الكتابات التاريخية التقليدية حول المنطقة المغاربية وبالأخص حول الجزائر تعاني ليس فقط من الخلط بين مجالات معـــرفية اجتماعية مختلفة، ولا من الاستطراد غيرُ العلمي فحسب وإنما من انعدام التحديد المنهجي والعلمي للفترة أو المجال موضوع الدراسة.

والحقيقة أن محاولات تكريس سلطة عائلة أو قبيلة أو مذهب في هذه الكتابات التاريخية والاجتماعية على حساب وحدة المجتمع والأمة وعلى حساب أيضا ســـلطة المعرفـــة في كـــل مراحل تاريخنا قد أحجبت وتحجب الأجيال من فهـــم موضوعي واستيعاب عـــقلاني لتراثنا وتاريخنا، ومن هنا تبرز أهمية الفوارق المعرفية بين الرؤى والطروحات ومناهجها وأدوات تحليلها في الكتابات التاريخية التقليدية والحديثة حول الجزائر،وهذه الأهمية في اعتقادي تكمن وراء الإجابة على السؤال التالي :

كيف نبين بشكل واضح الفروق التي تميز بين الرؤى التقليدي في الكتابات التاريخية حول الجزائروالرؤى الحديثة التي تستند على المناهج و على الأدوات العلمية ؟

فالمعايير المنهجية لنمذجة وتصنيف الكتابات التاريخية حول الجزائر من خلال هذه الورقة لا تخرج عن ما ذهب إليه المؤرخ المغربي عـــبد الله العـــروي عندما كتب يقول:"إن تقديم وجهة نظر أحد المغاربة في تاريخ وطنه أمر يستحق الجهد حتى وإن كان لا يمكنه أن يجلب على صعـــيد البحث إلا قليلا من الجديد و حتى إذا لم يكن عليه أن يختلف عن المؤرخين الإستعماريين إلا بتفسيير بعض الوقائع"[3].

ومن المؤكد، ولا جدال فيه أن المنطقة المغاربية عامة والجزائر بالأخص ظلت تشكل مخبرًا حقيقيًا للأبحاث والدراسات التاريخية والأنثربولوجية والسوسيولوجية طوال الحقبة الطويلة من العهد الإستعماري الفرنسي.

فلقد حاول الاستعمار الفرنسي من خلال مراحل وأطوار تواجده في المنطقة المغاربية أو في المنطقة التي كانت تسمى "إفريقيا الفرنسية " أن يُعيد تشكيل البنيات الإجتماعية والاقتصادية الأساسية وفق مصالحه بما في ذلك بنية المعرفة الاجتماعية والتاريخية وذلك بوسائل إيديولوجية متحيزة ومن بينها الكتابات التاريخية الاستعمارية (historiographie coloniale).

وهذا التشكيل أو إعادة تركيب البنية الإجتماعية الشاملة للمنطقة المغاربية ينطلق من تعاليم الأنموذج الغربي paradigme occidental المتمركز حول الذات، وبمعنى آخر ينطلق من الكارتوغرافية العقلية التي رسمها الغرب الإستعماري وحدد معالمها في مجال الإجتماع والاقتصاد والسياسة

والثقافة، وهي التبيانة التي تقسم العالم إلى ثنائيات أو مزدوجات: غرب/ شرق، حديث/تقليدي، متحضر/ بدائي، متقدم/ متخلف .. إلى آخره من الثنائيات التي لا حصر لها.

وهذه التبيانة العـــقلية أصبحت منذ أوائل القرن التاسع عـــشر بمثابة البوصلة التي توجه غالبية المنطلقات النظرية والتوجهات المنهجية للدراسيين والباحثين والمؤرخين والأنثربولوجيين والسوسولوجيين في الدوائر الأكاديمية العلمية الغربية وفي كل البلدان المستعمرة (بفتح العـــين).

ومن البديهي أن الباحث الإجتماعي أو المؤرخ الذي لا بوصلة لأفكاره وممارساته ومواقفه ولا ينجذب طبيعياً أو اجتماعياً إلى حقله المغناطيسي (وطنه، مجتمعه، أمته) سيكون عرضة إلى الانجذاب إلى حقول أخرى اصطناعية فلا تستقر إبرته البوصلوية في اتجاه واضح وبيّن بل " تجُنّ " في الاتجاهات ولا يهدأ لها قرار أبداً .

وتلك هي الصورة العامة للرؤى والتوجهات المنهجية للكتابات الاجتماعية والتاريخية الحديثة في المجتمعات العربية الإسلامية ما بعد الاستعمار فطالما ظلت هذه الكتابات تقحم نفسها مثل شخص غير مرغوب فيه داخل الإستوريوغرافية الحديثة وبدون رؤية خصوصية نقدية ومنهجية حديثة ستبقى مع مرور الأزمان وتعاقب السنوات بدون هُوية وخارج التأريخ والمعرفة التاريخية .

وفي سياق الكارتوغرافية العقلية التي رسمها الغرب الاستعماري للأستوغرافية الحديثة في العالم العربي والإسلامي شهدت الجزائر طوال حقبة العهد الاستعماري الخطوات الأولى لرؤى وأحكام لعدد من

المؤرخين والأنثربولوجيين والسوسيولوجيين الفرنسيين الذين أصبحوا فيما بعد أقطاباً وكتاباً أساسيين ومرجعيات علمية في تأويل الظواهر الإجتماعية وتفسيرها في البلدان المستعمرة (بفتح العين) .

كما عمد بعض المفكرين والأنثربولوجيين الفرنسيين إلى تجريب تصوراتهم ومفاهيمهم وأدواتهم المنهجية في الحقل المغاربي عامةً والحقل الجزائري بالأخص وفي مقدمتهم رواد المدرسة الدوركايمية ومبتكرو النظرية الانقسامية (segmentarisme) و"مدرسة الجزائر " (école d'Alger)والمعهد العالي للدراسات المغربية .

والجزائر كانت في الماضي ما زالت إلى اليوم حقلا للأبحاث والدراسات والتقييم التاريخي والأنثروبولوجي وباعتبارها الموضوع المفضل ومحط اهتمام لهؤلاء وأولئك من الباحثين الاجتماعيين الفرنسيين وغير الفرنسيين كل ذلك مكن –إلى جانب قياس تنوع وتحولات وتغيرات أوضاعها ما بعد الاستقلال- من استجلاء واستقراء تباين وتغير النظرات والتصورات المسلطة عليها من طرف بعض المؤرخين والأنثروبولوجيين الفرنسيين طوال ما يزيد عن قرن ونصف من الزمن .

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: أين نحن اليوم من معرفة تاريخنا وتراثنا من خلال عقلنا وممارساتنا الفكرية والعلمية؟ وأين يمكن جوهر هذا التباين الواضح بين الإمكانيات المادية والبشرية لمؤسساتنا الثقافية والعلمية وبين النتائج الدراسية والبحثية في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية ؟ وبالأخص في الدراسات والأبحاث التاريخية .

ولا نبالغ إذا قلنا أن الجزائر مجتمع ودولة خلال العـــقدين الماضين من القرن العشرين ظلت تهدر إمكانياتها الثقافية والإبداعية بالصورة نفسها التي تهدر بها إمكاناتها المادية ومواردها البشرية العلمية مما أدى الضعف الملاحظ في مجال الدراسات والأبحاث وبخاصة في المعرفة التاريخية.

التاريخ والإستوغرافية والمنهج:

تعتبر مصر والجزائر من أولى بلدان العالم العربي التي امتدت إليها الدراسات والأبحاث الاجتماعية والتاريخية الغربية الحديثة منذ أوائل القرن التاسع عشر، وقد تمحورت هذه الدراسات والأبحاث الاستعمارية في كلـــــى البلديـــــن وبصورة مركزة حول هـــذا السؤال : كيف نقرأ تاريخ مصر؟ أو كيف نقرأ تاريخ الجزائـــر؟ وكيف نعـــيد كتابته أو قراءته؟ وفي هذا السياق وفي إطار تراكم المعارف التاريخية والأنثروبولوجية ظهرت المئات من الكتب التي يستحق أن يذوقها القارئ وأخرى تستحق أن يلتهمها وثالثة تستحق أن تمضغ وتهضم على تعبير الفيلسوف الإنجليزي" فرنسيس بيكون " أما الرابعة وما أكثرها رواجاً فتستحق أن توضع في المتحف.

وإذا كانت مصر قد نالت القسط الأكبر من الدراسات والأبحاث التاريخية والتي أسفرت تدريجياً عن تأسيس علم قائم بذاته يدرس في أكبر الجامعات والمعاهد العالمية وهو العلم الجديد الذي يحمل إسم " علم المصريات " (Egyptomologie) فإن حظ الجزائر من الدراسات والأبحاث التاريخية الحديثة قد أسفر عن ميلاد ما يسمى بـــ" علم الاجتماع الكولونيالي " الذي كان وظل يرتوي من الإيديولوجيا

الاستعمارية الفرنسية ويستمد من خلالها وجوده والذي تقوم بعض الدراسات والأبحاث الاجتماعية عندنا بإعادة إنتاجه بطرق آلية وبدون رؤية نقدية .

فالتوجهات المنهجية للإستوغرافية الاستعمارية حول الجزائر والتي ارتبطت أساسا بالظاهرة الاستعمارية على الرغم من تلونها بالإيديولوجيا الاستعمارية وارتباطها العضوي بالمشروع الإستعماري الفرنسي في الجزائر إلا أنها استطاعت أن تتجاوز حدود الكتابات التاريخية التقليدية وتضع أسس المنهج العلمي الحديث للدراسات والأبحاث التاريخية في الجزائر(*).

فالإستوغرافية الإستعمارية حول الجزائر وما قدمته من جهد تنظيري أو منهجي للمعرفة التاريخية من خلالوصف وتحليل وتفسير لتاريخ الجزائر عبر العصور قد تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للدراسيين والباحثين الجزائريين من حيث المنهج وأدوات تحليله إلا أنها من حيث المضمون ينبغي أن تؤخذ قراءتها من زاوية الحيطة والحذر في سياق طرائق النقد العلمي والمنهجي الحديث وليس انطلاقا من نظرة عاطفية أو من أحكام قيمية أخلاقية وإيديولوجية .

(*)- كما يتضح للقاري من خلال بعض أعمال و منشورات ما كان يسمى بالجمعية التاريخية الجزائرية منذ أواخر التاسع عشر و التي أصدرت المجلة " التاريخية الإفريقية **revue Africaine** وغيرها من المجلات و الدوريات المتخصصة في الدراسات و الأبحاث التاريخية و الأنثروبولوجية .

ولا نبالغ إذا قـــلنا أن رؤى الإستوريوغرافية الاستعمارية حول الجزائر هي الرؤى التي ظلت وما تزال يتمسك بها غالبية المؤرخين والأنثروبولوجيون المحدثون جزائريون أوغـــير جزائريين ويعتبرها البعـــض من هؤلاء مرجعـــية أساسية في دراساتهم و أبحاثهم.

فطوال القرن الأول من العهد الإستعماري الفرنسي في الجزائر ظلت دراسة المغـــرب عمومًا والجزائر بالأخص حكرا على مؤرخي النظام الإستعماري وفي هذا السياق تبرز أسماء لامعة كان لها أكبر الأثر على منظومة المعرفة الاجتماعية والتاريخية في الجزائر وعلى توجيهاتها من حيث النظرية ومن حيث المنهج خلال العهد الإستعماري[4] .

ومن أبرز هذه الأسماء اللامعة في العهد الإستعماري " إميل ماسكوراي (1843-1894) مدير مدرسة الأدب العليا بمدينة الجزائر، وهي أول نواة للجامعة الحديثة في الجزائر والذي شجع الكاتب "محمد طفيش" (1818-1914) عـــلى تقديم بحث جامعي حول " أصول الإباضيـــة " وهي أول أطروحة في الآداب و العلوم الإنسانية حول التاريخ يحصل عـــليها كاتب جزائري سنة 1878.

وعلى أية حال فالمسألة هنا تتعلق بأول بحث تاريخي أكاديمي يقوم كاتب جزائري من خلاله بإعادة كتابة أو قراءة تاريخ الجزائر برؤية و أدوات منهجية حديثة وتحت إشراف باحث جامعي متضلع وهو إميل ماسكراي (Masqueray(Ë)) .

ولقد كان لرونيه باسيه (BASSET(R)) (1855-1924) الذي أسند إليه كرسي العربية في مدرسة الآداب العـــليا دوراً نشيطاً في

تشجيع الدراسات والأبحاث الاجتماعية والتاريخية حول الثقافة ولتاريخ في الجزائر وخاصة بعد أن تولى عمادة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجزائر سنة 1909.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هل كانت كلية الآداب في الجزائر – آنذاك – تشكل فرعاً من الجامعة الفرنسية أم كانت مؤسسة ملحقة بمؤسسات النظام الإستعماري ؟ والإجابة في إعتقادي على هذا السؤال نجد عناصرها الأولية فيما ذهب إليه المؤرخ الفرنسي شارل روبير أجرون (AGERON(ch.R)) في كتابه " فرنسا الكولونيالية أم الحزب الكولونيالي (France Coloniale au Parti Coloniale) حينما أكد على ضرورة الفصل المنهجي بين المؤسسات الفرنسية ومؤسسات النظام الإستعماري أو "الحزب الكولونيالي ".

ومن المؤكد إيستيمولوجياً ومتودولوجياً أن هناك مسألة معرفية هامة وحقيقية في سياق العلاقة بين الكتابة التاريخية والإجتماعية والمنهج ألا وهي أن البحث الإجتماعي أو التاريخي هو منهج أولاً وقبل كل شيء .

وهذه المسألة أو الإشكالية في حقيقتها المعرفية تعني في أبسط صورها ومعناها أن الموضوع ليس كل شيء بالنسبة للعلم الإجتماعي أو التاريخي بالرغم من أن هناك من يرى أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج[5] .

في الإطار العربي كما في الإطار الجزائري هناك مواضيع إجتماعية وتاريخية و أدبية – وما أكثرها- تنشرها دوائر بحثية في الدوريات والمجلات أو في الكتب لا يمكن أن نطلق عليها صفة " أبحاث علمية" لأنها تفتقر إلى المنهج العلمي والروح العلمية .

ولا يختلف اثنان في أن الأبحاث والدراسات الاجتماعية والتاريخية اللاعلمية هي الدراسات والأبحاث الأكثر رواجًا وانتشارا في السوق الثقافية العـــربية الراهنة وتأتي في مقدمتها الكتابات التاريخية ذات الطابع السياسي الإيديولوجي المحض[6].

فالمنهج العلمي وأدوات تحليله هو وحده المعيار الذي يميز لنا بين العقل والأسطورة أو بين الذاكرة والتأريخ أو بين الخطاب العلمي والخطاب الإيديولوجي .

ومن حقائق الأشياء أن الكتابات التاريخية التي ترتكز أساسا على المنهج العلمي هي الكتابات التي تفضي إلى التطابق بين معقولية التاريخ ومعقولية التأريخ وأن " النقص في معقولية التاريخ هو نقص في المعطيات التي اعتمدناها أو في الخطوات المنهجية التي أتبعناها، أي بمعنى آخر نقص في معرفتنا للواقع الذي هو موضوع دراستنا "[7].

ولا يغيب على القارئ أو المراقب أن هناك بعض المؤرخين الجزائريين مازالوا يعتمدون على العشوائية في الدراسات التاريخية وفي توظيف المنهج واستخدام أدوات التحليل، كما أن هناك مناهج أو طرائق بعض المؤرخين العرب المعاصرين تعاني من اضطراب فكري ومنهجي أو قصور في المفاهيم الأساسية للمنهج العلمي وأدواته وينعكس هذا القصور سلبيا على المعرفة التاريخية وعلى طرق الوصف والتحليل أو التفسير.

فتاريخ الجزائر كما هو متضمن في الإستوغرافية المعاصرة - حسب مواضيع اهتماماتها- نجد مدلوله المعرفي الحقيقي في المنهج وليس في

الموضوع وذلك لأن المنهج هو المدخل الأول الذي تنفد منه المعرفة التاريخية إلى اكتساب صفة المعقولية – إذا إستعرنا عبارة " محمد و قيدي".

وفي اعتقادي أن الاختيار الأساسي الذي ينبغي حسمه في كتابة تاريخ الجزائر أو إعادة قراءته و كتابته يكمن في العودة الجادة لدراسة تاريخنا بالاستناد على المناهج العلمية ومن خلال مؤسسات علمية وطنية مؤهلة للقيام بهذه المهمة.

وأعني بذلك العودة إلى دراسة المحطات الكبرى لسيرورة تاريخ الجزائر، أي المراحل واللحظات الحاسمة من تاريخنا التي أثيرت وتثار حولها أسئلة كبيرة والتي أسفرت عنها ومن خلال الإستوغرافيا المعاصرة الكثير من الأجوبة الحائرة .

ومن بين الأسئلة التي تواجه كل من يتناول بالقراءة أو الدراسة والبحث لتاريخ الجزائر في القديم والحديث وبحس تاريخي وطني عميق تبرز في مقدمتها التساؤلات التالية:

هل في تراثنا الثقافي والفكري أو في منظومتنا المعرفية الراهنة خطاب تأريخي يتمتع بسلطة علمية ؟ وهل الخطاب التاريخي المتداول أو المستعمل في الواقع الراهن والمجالات المعرفية المتصلة به حول الجزائر هو خطاب تاريخي وطني من حيث مصدره و صيرورته في الزمان والمكان ؟ و بما أن المقام هنا لا يسمح بالإجابة الوافية على هذين السؤالين إلا أنه من المؤكد – أحد الآن لا توجد مدرسة تاريخية مغاربية أو جزائرية ولا يوجد خطاب تاريخي يتمتع بسلطة معرفية وعلمية في دوائرنا الأكاديمية والبحثية، فحتى المشروع المعرفي الخلدوني الذي كان يشكل نقطة الانطلاق في هذا السياق

بالنسبة للمغاربة عموماً والجزائريين بالأخص، هذا المشروع لم يجد الإهتمام الذي يستحقه في مؤسساتنا الثقافية والعلمية، وبالمقارنة مع موقع حضوره الدائم في الدوائر الأكاديمية والبحثية خارج العالم العربي وخارج المنطقة المغاربية.

وإذا إنطلقنا من التسليم بأنه آن الأوان للتفكير والعمل في تأسيس مدرسة تاريخية مغاربية وفي صياغة منظومات التأويل النقذية والمفاهيمية والمنهجية وإنتاج المعنى المنجز الذي يتطابق فيه التاريخ مع الجغرافية في مجال البحث التاريخي بمعناه الواسع، وذلك من أجل تجديد الوعي بالقضايا والمسائل الكبرى في تراثنا وتاريخينا.

ولا نبالغ إذا قلنا أن هناك خلل إيستمولوجي (معـــرفي) في خطابنا التاريخي الرسمي وغير الرسمي وقد إمتد هذا الخلل في الوعي التاريخي وفي المعرفة التاريخية إلى كل مراحل التعليم في مؤسساتنا التربوية والتعليمية والعلمية كما إمتد أيضا إلى مؤسساتنا الثقافية والإعلامية والدينية.

وإذا كان من الثابت اليوم أن تداخل عناصر المناهج وأدواتها المفهومية والمصطلحية وقواعدها في مجالات المعرفة المختلفة مسألة إيجابية ومخصبة في ظل التفاعـــل المركب بين الثقافات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية في عالمنا المعاصر.

فالإستمرار في إنجاز عمليات النقل المفاهيمي والنقل المنهجي والأسلوبي من التراث الفكري الرافد المستعار من السلف أو من التراث الفكري والعلمي الوافد المستعار من الآخر قد أسهم ويساهم في تعطيل أو إغتيال

أي خطاب إجتماعي أو تأريخي تجديدي مهما كانت هويته الفكرية والمعرفية أو الإجتماعية.

فالإستعارة المفاهيمية والمنهجية والأدواتية من الآخر أو من السلف في مجالات العلوم الإجتماعية والإنسانية في البلدان العربية والإسلامية المعاصرة قد أسهمت وتساهم أيضاً في ترسيخ ثقافة الإنقسام والإنشطار الداخلي(*) والخلط وإخفاء الواقع أو صنع الأوهام على حد تعبير الكاتب المغربي "عبد الكبير الخطيبي".

التوجهات المنهجية في الكتابات التاريخية المعاصرة:

في سياق عمليات وآليات الخطاب الاجتماعي والتاريخي المعاصر في ظل النظام الاستعماري وما ترتب عن ذلك من محاولات ترسيخ الثنائية وتكريس ثقافة الانقسام والإنشطار في البنيات الإجتماعية — الإقتصادية والفكرية للمجتمع الجزائري تشكلت وتراكمت — منذ أواخر القرن التاسع عشر — عدة توجهات منهجية في دراسة وكتابة تاريخ الجزائر.

(*)- ثقافة الإنقسام و الإنشطار الداخلي هي في الأساس الثقافة التي يضطر حاملها إلى الإنشطار إلى قسمين : أحدهما باهر و ظاهر يمثله الماضي و الآخر غير شفاف يمثله الحاضر، و كلما تاكد أو تجسد في الواقع أحد الشطرين نفي الأخر أنظر : عروس الزبير : "الذات الممزقة بين الآن و الأخر رؤية طبيعة الصراع الثقافي في الجزائر" مجلة إفريقيةالعربية المجلد رقم (1) أكتوبر 1999 القاهرة ص.91-104 .

والملاحظ بشكل عام أن الفوارق المعرفية والمفاهيمية بين هذه الرؤى المنهجية تبدو كلها شديدة الاتساع والتباين. ولاشك أن لهذه الرؤى النظرية والمنهجية المتباينة حول كتابة أو قراءة تاريخ الجزائر أثرها العميق على التأريخ وعلى المعرفة التاريخية المعاصرة في المجتمع الجزائري.

فخلال العقود الثلاثة الأولى من القرن الماضي تشكلت أولى المدارس التاريخية الاستعمارية في الجزائر والتي كانت رديفا للمدرسة الإستشراقية الفرنسية و توجهاتها الفكرية والمنهجية الحديثة وشهدت الجزائر في هذه الفترة ظهور أعمال فكرية ومعرفية غزيرة في حقل العلوم الإجتماعية والتاريخية لم يسبق لها مثيل منذ [illegible] التاريخية حول الجزائر في مقدمة هذه الأعمال المعرفية والفكرية[8].

فالتوجهات المنهجية الحديثة في الكتابات التاريخية حول الجزائر كانت موازية في تطورها لوتيرة تعاظم الفعل التاريخي للحركة الوطنية الجزائرية على الصعيدين السياسي و الثقافي .

وللخروج من الغـيبوبة التي تتصف بها الكتابات التاريخية العربية الإسلامية حول الجزائر ذات الطابع الإخباري الأسطوري المحاكاتي قامت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ نشأتها (1931) بمحاولة جادة لإعادة كتابة تاريخ الجزائر، دشن خطواتها الأولى الشيخ *مبارك الميلي* في كتابه "تاريخ الجزائر في القديم و الحديث".

وفي اعتقادي أن هذا الكتاب يمثل في محتواه أول جهد معرفي لمؤرخ جزائري معاصر خريج "جامع الزيتونة" يسعى من خلاله إلى استعادة

واستحضار ماضي الجزائر في كل العصور وإلى وضع أول لبنة لتوجه منهجي حديث في كتابة التاريخ الوطني و إعادة قراءته.

ويتجلى هذا الجهد المعرفي والمنهجي بوضوح في محاولة *الميلي* لاستقصاء صيرورة الزمان و المكان واستقراء علاقة الجغرافية بالتاريخ بالنسبة لواقع الجزائر، معتمداً في ذلك على مصادر تاريخية موثوقة وعلى طرائق وأدوات منهجية حديثة ومتأصلة .

كما أن محاولة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين خلال فترة ما بين الحربين العالميين في إعادة كتابة وقراءة تاريخ الجزائر والمتمثلة في كتابات الميلي وأحمد توفيق المدني و"الشيخ عبد الرحمن الجلالي" وغيرهم ....

هذه المحاولة رغم محدوديتها وإقتصارها على جهود معرفية فردية وإفتقارها لعمل مؤسساتي منتظم إلا أنها أثبتت عمليا للمرء أن التاريخ وكل التاريخ في حاجة دائما إلى إعادة النظر أو إعادة الكتابة في كل جيل تقريبا.

وأثبتت أيضا للقارئ أن غالبية الكتابات التاريخية المتراكمة حول الجزائر تأسست في معظمها على مفاهيمو رؤى غامضة وعلى مناهج مبتورة تحجب القارئ أو الدارس عن فهم وإستيعاب معقول لتاريخ الجزائر في القديم والحديث ولقد اسهمت الكتابات التاريخية الإستعمارية بقسط وافر في تضليل القارئ عن هذا الفهم أو الإستيعاب المعقول للتاريخ الوطني وذلك بإستعمال أدوات منهجية حديثة ومفاهيم إسقاطية غربية ملونة بالإيديولوجية إستعمارية .

فالإتجاهات الفكرية أو التوجهات المنهجية للكتابات التاريخية حول الجزائر والتي عبرت عن نفسها في ندوات ثقافية أو علمية أو في دوريات نشرية وكتب تأريخية هي تلك التوجهات السائدة طوال الخمسة عقود الماضية في كافة البلدان العربية وبالأخص في الدوائر الأكاديمية والتي حاولت (و تحاول) أن تقدم الإجابة عن تساؤلات المعضلة التأريخية أو تطرح في مجال البحث والدراسة إشكالية العلاقة بين التاريخ والتأريخ في هذا البلد أو ذاك من البلدان العربية .

وعلى ضوء المقاربة المنهجية التشخيصية وليس الإجرائية العملية يمكن تحديد هذه التوجهات المنهجية في الكتابات التاريخية المعاصرة في البلدان العربية على الصورة التالية:

1-) الكتابات التاريخية التي تشمل التوجه المنهجي الذي تأثر بدرجة أو بأخرى بتعاليم الوضعية (positivisme) وهي الكتابات التي تشبع أصحابها بوهم الموضوعية (l'objectivité) أي التعامل مع الواقعة التاريخية كما لو أنها ظاهرة طبيعية أو بمعنى أخر اعتبار الواقعة التاريخية مجرد موضوع (objet) قابل للدرس والوصف والتكميم والتفسير العلمي .

فالإستوغرافيا من منظور هذا التوجه المنهجي ينبغي أن تعتمد أساساً على المؤرخ أو الباحث وأدواته المنهجية دون الارتباط برؤية محددة لقيادة الكتابة أو العملية البحثية التأريخية وضبطها، أي دون الانجذاب إلى حقل فكري أو سياسي معيّن أو إلى خصوصية اجتماعية ثقافية معينة .

ويبدوا من هذا التوجه المنهجي المتأثر بالنزعة العلموية (scientisme)أن البيانات والمعطيات الوثائقية والمعالم الأثرية والأشكال والرموز الملموسة هي التي تقود العملية البحثية التاريخية عندما تهتم بدراسة موضوع معيّن بصرف النظر عن علاقاته المتبادلة المعاصرة والتاريخية بغيره من الموضوعات أو التغيرات السابقة واللاحقة (الموالية) وذلك لكون أن الواقعة التاريخية هي ظواهر فريدة وليست ظواهر عامة.

وقد أفصحت هذه الكتابات التاريخية المتشبعة بتعاليم الوضعية أو العلموية عن نفسها من خلال العـــديد من الدراسات والأبحاث التأريخية في الدوائر الأكاديمية العربية منذ أوائل النصف الثاني من القرن الماضي و يأتي كتاب " نحن والتاريخ " للدكتور قسطنطين زريق في مقدمة هذه الكتابات التاريخية العربية المعاصرة التي انتهت إلى أحضان التوفيقية بين النزعة الوضعية والنزعة الاقتصادية في دراسة التاريخ العربي الإسلامي .

2-) الكتابات التاريخية التي تشمل التوجه المنهجي الذي يغلب عليه الطابع السلفي الإسلامي الأصولي و الذي يؤكد ما ندعوه الآن بالقطيعة النهاجية (الإستيمولوجية) بين الحقبة " الجاهلية " و الحقبة " الإسلامية "

.

فالتوجه المنهجي لهذا الصنف من الكتابات التاريخية ينظر إلى التاريخ الإسلامي على أنه تاريخ واحد و موحد،أي تاريخ " الأمة الإسلامية " التي تعيش كمكمن في اللاؤي كجانب من الخيال الديني الذي يتلذذ بسماع " النصوص التاريخية اللامعة " ويدرسها و يكيل العواطف نحوها [9].

أي بمعنى آخران هذه الكتابات التاريخية(*) تغلب عليها الرؤية التقليدية الأسطورية في المعرفة التاريخية الإسلامية والتي تحاول دوما التركيز على الجانب اللامع من التاريخ الإسلامي وتهميش أو تغيب الجانب المظلم منه وذلك بإضفاء صفة القدسية على الموروثات الحضارية العربية الإسلامية سواء تتمثل في الكتابات التاريخية النمطية أو في المدونات التشريعية الفقهية أو في الملاحم البيانية الشعرية أو في النصوص النثرية أو في المغازي والسير النموذجية طوال الحقبة التاريخية الإسلامية .

ومن السمات البارزة لهذا الصنف من الكتابات التاريخية التي تغلب عليها النزعة السلفية الأصولية أنها لا تستقر على منهج معيّن بل تتأرجح بين التوفيقية والسلفية الأصولية متأثرة بدرجة أو بأخرى بالتوجهات المنهجية للكتابات التاريخية التقليدية الموسوعية الإخبارية التي دحضها إبن خلدون.

كما يطغى عليها الاعتقاد بنسبية مفرطة للحقائق التاريخية وما ورائية الواقع الإجتماعي التاريخي العربي الإسلامي والخضوع للمبدأ اللاإجتماعي واللا تاريخي الذي يعلو على صيرورة الزمان و المكان وعلى الوقائع التاريخية و تفسيرها .

(*)– و أعني بذلك ككتابات مؤرخي الملل و النحل و ذوي النزعات المذهبية و ... العرقية من أمثال : اليعقوبي و الطبري والمسعودي و إبن حزم و القرطبي و البغدادي و إبن خلكان و المقري و الطرطوشي و لسان الدين إبن الخطيب و غيرهم .....

3-)الكتابات التاريخية التي تشمل التوجه المنهجي المحكوم بالنزعة القومية أو الوطنية وهي نزعة تخصيصية تنجذب في الغالب إلى حقلها الإجتماعي الوطني أو القومي وتطغى عليها دعاوي إيديولوجية فوقية ذات طابع شعراتي حيث تصبح الكتابات التاريخية بمثابة سند للمشروع الإيديولوجي القومي أو الوطني سواء في مجال الدراسة والتأليف أو في مجال البحث التاريخي.

فالخاصية البارزة لغالبية الكتابات التاريخية الموسومة بالوطنية أو القومية أنها كتابات تسعى إلى انتقاء الموضوعات الهادفة في مجال الدراسة والبحث التاريخي وإرساء أسسها المعرفية التاريخية التأصلية مع الإفادة من العلوم المساعدة للتأريخ و التقرب من المدارس التاريخية العالمية بصرف النظر عن خلفياتها الفكرية والإيديولوجية، وذلك بهدف البحث عن إيجاد التطابق بين الأصالة والمعاصرة أو بين الخصوصية والكونية في المعرفة الإجتماعية التأريخية.

4-) الكتابات التاريخية التي تشمل التوجهات المنهجية التي تأثرت بدرجة أو بأخرى بتعاليم المدرسة التاريخانية الألمانية أو المدرسة التاريخية الفرنسية " مدرسة الحوليات" والتي كانت (ولاتزال) الغلبة فيها للتوجهات شبكة المنهجية المتأثرة بترسانة مفاهيم المادية التاريخية وأدوات تحليلها أو المتأثرة بالنزعة التاريخانية الماركسية الكلاسيكسة أو الماركسية الجديدة أو التي تحاول المزاوجة بين الماركسية والفيبرية Max weber أو بين الهيجلية والماركسية.

وبشكل عام فإن الكتابات التاريخية المنتمية إلى هذا الاتجاه على مستوى الدوائر الثقافية والأكاديمية والبحثية العربية المعاصرة في تقديرنا تنحصر في ثلاث توجهات منهجية وهي:

4-1) التوجه المنهجي الذي تتمحور أدواته التحليلة والتفسيرية حول مقولة " الطغيان الشرقي" أو " نمط الإنتاج الأسيوي "أو "الإقطاعية الشرقية " أو " المجتمع الباطريركي " و التي هي مقولات ترتبط بفلسفة أوربية متمركزة حول الذات كما بيّن ذلك سمير أمين.

4-2) التوجه المنهجي التاريخاني الذي يؤكد على الصيرورة وإيجابية الواقعة التاريخية والذي يدعو إلى " الماركسية الموضوعية " ويحاول أن يوفق بين تاريخانية الفلسفة الوضعية والنظرة الهيجلية في المعرفة التاريخية و يسعى إلى أحداث قطعية نهاجية مع الفكر التقليدي السلفي الذي تمثل الأسطورة أحد و جوهه و يمثل التاريخ الإسلامي وجهه الآخر.

وإذا كان منهج التيار الماركسي الكلاسيكي يصر إتباعه على الإعتقاد القوي بمقولات مفاهيم والمادية التاريخية المصابة بالتحجر العقائدي ومحاولة إضفاء هذه المفاهيم على الكتابة التاريخية وعلى المعرفة التاريخية.

فإن منهج التيار التاريخاني الذي يدعو إلى توظيف التراث التاريخي في عملية العقلنة والتغيير نحو الحداثة والتقدم في البلدان العربية الإسلامية المعاصرة هو منهج اجتماعي نقدي حديث إلا أن رؤيته مصابة بوهم إيديولوجي وأقصد به تعامل المؤرخ أو الكاتب أو الباحث الإجتماعي مع نفسه كمصلح إجتماعي أو كمفكر ثوري "صاحب رسالة " منوط به إنقاذ المجتمع العربي الإسلامي المعاصر من آفاته وأزماته، وإخراجه من "

الدائرة المقفلة الخلدونية "ومن الأساليب المتبعة اليوم في الحقل التأريخي العربي تدريسا وتأليفا.

4- 3) التوجه المنهجي الذي يعطي الأولوية في التحليل للواقع الإجتماعي العربي إنطلاقاً من مفهومي " المركز" و"الأطراف " المنتميان إلى الرؤية الإقتصادية لـــ «مدرسة التبعية " في تحليلها وتفسيرها لتاريخ و واقع المجتمعات السابقة على الرأسمالية أو ما قبل الكولونيالية .

وذلك بالاعتماد على منهج وأدوات التحليل التاريخي لـــ " النظرية الخراجية الأتاوية " والتي تتضمن بشكل ما إسقاطاً للحاضر الرأسمالي الدولي المؤلف من مركز وأطراف على الماضي الما قبل رأسمالي أو تطبيقاً لـــ" نظرية الرأسمالية المحيطية " على المجتمعات العربية وبقية مجتمعات بلدان ما كان يسمى ب" العالم الثالث ".

فالكتابات التاريخية لهذه التوجهات المنهجية الأربعة بالرغم مـــــــن التبايـــــن في إختلاف أدوات تحليلها في الحقل المعرفي التاريخي أو الاختلاف في انتقاء الموضوعان الهادفة في مجال البحث التاريخي في العالم العربي إلا أنها استطاعت أن تدحض الأنموذج الإستشراقي الإستوغرافي وأن تكشف عن الوهم الإيديولوجي أو الانتروبولوجي للإستوغرافية الإستعمارية الذي يرتوي من تعاليم النظرية المعرفية ومن دعاوي "الوظيفية" و " البنيوية".

ومن المؤكد أن غالبية الكتابات التاريخية المعاصرة السالفة الذكر وبالرغم من إختلاف توجهاتها المنهجية فإنها تفضي أهمية كثيرة على إعادة كتابة التاريخ الوطني أو إعادة قراءته، وتلتقي في مجملها في إطار تأريخي يستبعد

العامل الأسطوري ودوره في التاريخ بحجة انتمائه إلى حيز اللامعقول في الحياة الإجتماعية وفي السيرورة التاريخية للمجتمعات والشعوب والأمم .

والحقيقة أن الدعوة إلى إعادة كتابة التاريخ في كل جيل تقريباً تصبح ضرورة ملحة عندما تتراكم النكسات وتحدث الإنكسارات إجتماعية وما تولده من إحباطات أو عندما يسود الإرتداد أو التردي أوتتفاقم الرداءة المعرفية والثقافية وما لها من أثر سلبي على الوعي الإجتماعي والثقافي عموماً وعلى الوعي التاريخي بالأخص .

فعلى مستوى الخطاب الإجتماعي والتاريخي في العالم العربي بدأت ترتفع في السنوات الأخيرة مسألة حدود المناهج وحدود النظريات والمفاهيم في بناء الظواهر الإجتماعية المدروسة من منظور تطغى عليه الحماسة الإيديولوجية سواء تلك الحماسة الداعية إلى الذوبان في مسار " العولمة" أو تلك الحماسة الداعية إلى تأصيل أو تطويع المعرفة الإجتماعية والتأريخية العصرية أو أسلمتها.

والحماسة الإيديولوجية هذه تعبر في الواقع عن ترجمة عملية لأزمة الخطاب وخطاب الأزمة في الحقل المعرفي الإجتماعي والتاريخي في كل البلدان العربية الإسلامية المعاصرة .

وتعبيراً عن حدة أزمة الكتابة عموماً والكتابة التاريخية بالأخص صرح أحد أبرز المؤرخين الجزائريين والمعاصرين الدكتور أبو القاسم سعد الله في مقابلة مع مجلة الحوار الباريسية قائلاً:

إننا نحن الجزائريين نقرأ ولكننا لا نكتب وتساءل يقول: كيف نكتب ؟ وما ظروف الكتابة عندنا؟ وما قيمة الكاتب في بلادنا؟ مستطردا يقول:

الكتابة في الجزائر تعتبر ضربا من المعجزات أو الكرامات أو إذا شئت ضربا من الانحراف[10] .

وهذا التصريح صادر عن أستاذ وكاتب ومؤرخ وصاحب تجربة طويلة في الكتابة التاريخية والإجتماعية والأدبية، وهو تصريح يعبر عن حقائق الأشياء وعن الواقع الإجتماعي والسياسي للجزائر في إحدى اللحظات الحاسمة من تاريخها المعاصر .

وأعني بذلك لحظة إختمار " الأزمة الجزائرية " الناجمة أساساً عن تراكمات المشكلات والمعضلات الإجتماعية والإقتصادية وسياسية التي أفرزتها عشرية الثمانينات من القرن الماضي .

وتأتي في مقدمتها ظاهرة العنف المكشوف والمنظم والذي يندرج في سياق علاقة الفعل والفعل المضاد على مستوى المجتمع أو على مستوى الدولة .

وفي خضم تفاقم الأزمة الجزائرية طوال العقدين الماضين من تاريخ الجزائر المعاصر تولدت ثلاث عوامل رئيسية كان لها تأثير سلبي – إذا لم نقل تأثير مدمر – على الثقافة والفكر بوجه العموم وعلى الكتابة والإبداع والبحث العلمي بوجه الخصوص.

الأول، يكمن في ظاهرة إتساع نطاق ثقافة الإنشطار الداخلي على مستوى النخب الوطنية وتصدع التفاعـــل المركب بينها وبالأخص على مستوى المثقفين، الأمر الذي أدى إلى تفاقم إنقسام قوى الوعي الوطنية المؤثرة في المجتمع وإنشقاقها وتذررها إجتماعياً وفكريا وإيديولوجيا ولغويًا.

الثاني، يكمن في غياب الحوار الثقافي والفكري أو عدم إستقرار هذا الحوار الذي يدعو إلى تجسير الفجوة الواسعة بين كل التراعات أو التيارات الفكرية والثقافية الوطنية وأعني بذلك الحوار الذي يقوم على الإستيعاب وليس على الإستبعاد.

الثالث، يكمن في الإستفحال ظاهرة البقرطة (Bureaucratisation) التي ساهمت بفعالية في توسيع الفجوة السلطة بين المجتمع والدولة أو بين الطبقة السياسية والمواطنين مما أدى إلى عجز الدولة الوطنية في التحكم في التوازنات الإجتماعية، والبقرطة هي سلوك وقيم ومعايير إجتماعية ثقافية تطغى مظاهرها السلبية في ظل غياب الوسائط الحقيقية (Medianes éffectives) بين الدولة والمجتمع .

وأعني بذلك الوسائط الحقيقية التي تؤطر مرحلة الانتقال الجديدة نحو " التعددية السياسية " وتأتي في مقدمتها الوسائط الثقافية والعلمية والفنية والدينية والنفسية .." والتي تصب كلها في مشروع التعددية " أي مشروع مقرطة أو عقلنة الثقافة والفكر واندماجها في روح العصر بالإستناد على إستمرار فعالية أصولهما التاريخية والحضارية الوطنية أي إستمرار مكونات الهوية الأساسية للأمة.

فظاهرة البقرطة أو كما كان يسميها إبن خلدون " العجز الديواني "أو "شيخوخة الإدارة " قد إستفحلت خلال العقدين الماضيين في الجزائر وفي غالبية المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وأدى إنعكاسها على مختلف نشاطات هذه المؤسسات إلى تقويض هياكل الدولة الوطنية وإلى

الإجهاد البنيوي على المستوى الإقتصادي وإلى تقهقر البنيات الإجتماعية الأساسية وفي مقدمتها بنية الثقافة الوطنية.

فملامح الانقسام والإنشطار الداخلي في الثقافة الوطنية وفي البنية الفكرية الجزائرية نجد ترجمتها العملية في تصدع الوعي التاريخي وتفاقم أزمة الكتابة التاريخية والفنية والأدبية أي بمعنى أخر تفاقم أزمة الإبداع الثقافي والعلمي والفني والإشكالية الأم في المجتمع الجزائري – في صورته الراهنة – هي إشكالية العلاقة بين الدولة والثقافة .

والمؤشرات الرئيسية لأزمة الثقافة الوطنية في الجزائر خلال العقدين الماضيين تتجلى في إعتقادي في بروز الممارسات السياسية والثقافية التالية:

1- تحول التسييس (Politisation) ووسائله وأدواته في ظل " التعددية الحزبية " إلى عامل نزاع وإنقسام وعنف مكشوف بين " النخب القممية" من ناحية وبين المجتمع وهذه النخب من ناحية أخرى. ومن المؤكد أن النخب النافذة المتسيسة هي التي كانت تحرض على العنف وتتلاعب بأشكاله وأنواعه ونفوذه للوجهة التي تريدها على حساب المجتمع والدولة.

وقد أفضى هذا التسييس القائم على أسلوب العنف إلى بروز عدة مخاطر تهدد الهوية الثقافية و الدولة الوطنية الجزائرية و تأتي في مقدمتها المحاولات التسييسية التالية:

1-1 محاولة تكريس التضاد بين المجمع والدولة وتوسيع الفجوة بين وجهي العملة الواحدة الدولة/ الوطن أو الإسلام/الجمهورية، وهي محاولة إثارة التشكيك –عبر قنوات معددة – في كل شيء وطني أو في كل شيء جزائري .

وإمتدت هذه المحاولة إلى التشكيك حتى في العقيدة الروحية المقدسة لدى الجزائريين، أي التشكيك في الدين الإسلامي الحصن المنيع للهوية الوطنية الجزائرية.

1-2 محاولة ربط الأزمة السياسية الجزائرية بأزمة الهوية أو ربط أزمة الثقافة الوطنية بالمسألة اللغوية أو إثارة الصراع بين الذوات المشكلة لخصوصيات المجتمع الجزائري على حد تعبير الكاتب الجزائري عروس الزبير.

1-3 محاولة التفتيت والتفكيك للبنية الشاملة للمجتمع والعودة إلى "الأهواء والملل والنحل " وإثارة التوترات الثقافية والنعرات العصبية والقبلية والجهوية.

2-إتساع الهوة بين " السياسي " و"الثقافي " وتحول الأول إلى متملك لحقائق الأشياء والظواهر وعجز الثاني عن توظيف أو استعمال الأدوات العلمية الحديثة للفصل بين الحقيقة والخيال أو بين الواقع والوهم أو التمييز بين حقوق الأمة وحقوق الدولة أو حقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

3- تصدع التماسك الإجتماعي الوطني وإختلال نظام القيم والمعايير الاجتماعية من الأسرة إلى الدولة وانتشار السلبوية (négativisme) و تفاقم حالة الأنومية (Anomie) التي يتولد عنها الإحباط والإغتراب والتسيب واللامبالاة .

ففي العقود الخمسة الماضية شهدت السوق الثقافية والدوائر الأكاديمية الوطنية كتابات تاريخية لمؤرخين جزائريين أو غير جزائريين تعبر عن جهود

معرفية منهجية لا يستهان بها سواء على مستوى قراءة التاريخ الوطني أو على المستوى إعادة كتابته.

تضاعفت هذه الجهود في المعرفة التاريخية والاجتماعية بعد الترسيخ المؤسسي الواسع النطاق لدوائر وأقسام العلوم الإجتماعية والإنسانية في الجامعة الجزائرية منذ عام 1971.

ولقد كان لهذا التأسيس والترسيخ المؤسسي دور مشجع في ظهور أقلام جزائرية مختصة في العلوم الإجتماعية والإنسانية وإن كان " الاختصاص" عـــندنا يبدو غير واضح المعالم.

وبالرغم من كل هذه الجهود المعرفية في كتابة التاريخ طوال العقود الخمسة الماضية فإنه من المؤكد أن معرفتنا الحالية لتاريخ الجزائر في كل مراحله و أطواره لا تزال قاصرة سواء على مستوى النخبة أو على مستوى الجماهير العريضة وتأتي في مقدمة هذا القصور حالة معرفتنا لتاريخنا الإجتماعي والثقافي والاقتصادي في كل العصور .

إن أزمة الثقافة وأزمة الدولة الوطنية تقضيان الدعوة الملحة لإعادة قراءة وكتابة تاريخنا وتعميق معارفنا التاريخية من خلال القراءة و الدراسة والبحث وبطرق علمية حديثة.

وخلاصة مجمل هذا الطرح و أيًا كان تشخيص الأزمة التي تعاني منها الكتابات التاريخية المتراكمة حول الجزائر التي تعبر عن فجوات منهجية كبيرة فإن غالبية هذه الكتابات التاريخية وتوجهاتها المنهجية قد أسهمت بدرجة أو بأخرى في إثراء المعرفة التاريخية في الجزائر .

وحتى تتمكن مؤسساتنا الثقافية والعلمية تأدية وظيفتها المجتمعية و المعرفية على المستوى الأكاديمي أو على مستوى الدراسة والبحث أو على المستوى المنظومة التربوية والتعليمية لابد من أن تتوفر بعض الشروط الأساسية وفي مقدمتها :

1/ إعادة النظر في مكانة العلوم الإجتماعية والإنسانية في منظومة التربية وبخاصة المعرفة التاريخية من أجل ربط الصلة الحقيقية بين وظيفة هذه العلوم ودورها والتجربة التاريخية للأمة وواقعها الإجتماعي والثقافي.

ولن يتسنى ذلك ما لم يتوفر المناخ الثقافي والعلمي الملائم للدراسة والبحث والكتابة التاريخية ولن يتأتى ذلك ما لم توضع أسس وقواعد لسلطة العقل والمعرفة وتحقيق الحماية المادية و المعنية لها وتمتين روابطها بالدوائر العلمية العالمية .

2/ مواجهة ظاهرة الإنحراف المعرفي والعلمي الناجمة عن تأكل القيم الخلقية والثقافية والعلمية في المؤسسات التربوية والتعليمة والجامعية وما ترتب عن ذلك من انقطاع في التراكم المعرفي والإبداعي أو في الانحراف من جراء المراجعة والتراجع أو الارتداد الذي يصدر بين مرحلة وأخرى عن السلطات المتحكمة في القرار الثقافي والعلمي.

3/ فك العزلة والانعزال ورفع كابوس الإحباط والاغتراب على المثقفين والباحثين الجزائريين وإفساح المجال للمؤرخين وكل المشتغلين في حقل العلوم الإجتماعية والإنسانية من أجل تعميق حرية التعبير والنقد الموضوعي للممارسات الإجتماعية والثقافية في المجتمع والدولة.

4/ توسيع المشاركة العلمية للباحثين والمشتغلين في حقل العلوم الإجتماعية والإنسانية في رسم إستراتيجية البحث الإجتماعي والتاريخي وفي إتخاد القرارت العلمية وحق النفوذ أو الوصول إلى وسائل تحقيقها المادية والمعنوية في داخل الوطن أو خارجه.

فالحالة الراهنة للعلوم الإجتماعية والإنسانية في الجامعة الجزائرية تفصح للمرء وللمراقب عن دوران هذه العلوم في حلقة مغلقة، وأعني بذلك حالة العزلة أو حالة الإنطواء على الذات.

ولا نبالغ إذا قلنا أن المشتغلين في حقل العلوم الإجتماعية والإنسانية من أساتذة وباحثين في الجامعة الجزائرية لا يتمتعون إلا بحقوق ضئيلة في فرص المشاركة العلمية في المتلقيات والندوات العلمية التي تعقد خارج الوطن وفي البلدان المتطورة.

بالإضافة إلى أن هناك محاولات أو مساعي تهدف إلى تكريس الإنقسام والإنشطار المعرفي في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي كمحاولة تكريس التضاد بين المعرفة الإنسانية والمعرفة التكنولوجية أو إلحاق قسم الإعلام والإتصال بكلية الحضارة الإسلامية..إلخ.

وفي هذا سياق نطرح التساؤلات التالية: لماذا لا يوجد في الجامعة الجزائرية وفي نفس الكلية إختصاص الهندسة المعمارية إلى جانب إختصاص الهندسة البشرية أو إختصاص " الهندسة الثقافية " إلى جانب إختصاص الهندسة المدنية. في حين يوجد مهندس في الصيانة الصناعية ولا يوجد مهندس في علم النفس الصناعي أو يوجد مهندس في التهيئة الإقليمية ولا يوجد مهندس في المناجمنت وهكذا فإشكالية الإستوريوغرافيا عندنا هي

حلقة من سلسة الإشكالية الأم وهي إشكالية العلاقة بين الثقافة والدولة الوطنية أي بمعنى آخر إشكالية العلاقة بين المعرفة(بمفهومها الواسع) والدولة الوطنية الفتية.

ومن المؤكد تاريخيا وسوسيولوجياً أن المعرفة العلمية بوجه العموم والمعرفة الإجتماعية والتاريخية بالأخص في توجهاتها المنهجية الحديثة قد نشأت وتطورت في تفاعل وثيق مع تكوين وتطور الدولة الحديثة في أوروبا على أساس أن سلطة المعرفة تستمد قوتها الفاعلة من سلطة وسياسة الدولة .

وسياسة الدولة التي نعني بها هنا هي سياسة القضايا الإستراتيجية والمصيرية لحاضر ومستقبل الأمة أي بمعنى أخر- بالنسبة للجزائر السياسة العلمية الهادفة لبناء القوة الوطنية (بمفهومها الحضاري الأوسع) وإعادة تركيب التاريخ الوطني وتعميق الوعي بقضاياه أو إعادة قراءته وتقويمه خدمة للمعرفة ووحدة الأمة ومستقبل الأجيال .

البيبليـــــوغرافيـــا :

(1)- المراجع باللغة العربية

■ بيانكا ماريا سكارسكيا : العالم الإسلامي وقضاياه التاريخية، ترجمة سمير سعد، دار إبن خلدون، بيروت 1984.

■ عبد الوهاب رواح " بنية النظام المعرفي في التراث العربي"،مجلة الإجتهاد، السنة الثانية 1411هـ/1991 م.

■ علي أومليل : الخطاب التاريخي –دراسة لمنهجية إبن خلدون–، ط. III، دار التنوير بيروت 1985 .

■ ادوار كار : "ماهو التأريخ"، ترجمة ماهر الكيالي وبيير عقل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.2 بيروت، 1986 .

■ مصطفى أبو ضيف أحمد : "منهج البحث التارخي بين الماضي والحاضر"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء(المغرب)، 1987.

■ عبد الله العروي : "العرب والفكر التاريخي"، دار الحقيقة، بيروت، 1973.

■ عبد الرحمن بدوي : "مناهج البحث العلمي" وكالة المطبوعات، الكويت، 1977 .

■ حسن عثمان : "منهج البحث التاريخي"، دار المعارف بمصر، ط.1 /1943، طIII 1970 .

■ قسطنطين زريق :" نحن والتاريخ"، دار العلم للملاين، بيروت .

■ محمد وقيدي : " معقولية التاريخ ومعقولية التأريخ " الفكر العربي المعاصر العدد 82 و83 نوفمبر/ ديسمبر 1990.

■ د.سيار الجميل :" الخطاب التاريخي العربي خلال فترة مابين الحربين العظيمين، محاولة إيستولوجية في إثارة بعض الإشكاليات "، مجلة المستقبل العربي، عدد 123 ،مايو 1989.

■ يول فين : "التاريخ السوسيولوجيا، التاريخ الكامل "، ترجمة د. محمد طي، الفكر العربي المعاصر العدد43 ،كانون الثاني/ شباط ،1987.

■ الحسن بولقطيب :" حول مفهوم الوثيقة وتجديد الخطاب التاريخي "، الفكر العربي المعاصر، العدد 78 و 79 جويلية /أوت 1990.

■ -منير كشو : "نقد التاريخانية عند كارل يويو وليون ستروس"، الفكر العربي المعاصر، العدد 82 و83 نوفمبر / ديسمبر 1990 .

■ -سالم يفدت : " الزمان التاريخي" : من التاريخ الكلي إلى التواريخ الجزئية الفكر العربي المعاصر العدد 82 و83 نوفمبر /ديسمبر 1990 .

■ -لوي غاردبية :" نظرات إسلامية في الزمن والتاريخ " ،ترجمة يوسف الحناشي، الفكر العربي المعاصر العدد 74و 75 مارس/ أفريل 1990 .

■ محمد أركون :" المنهجية المعاصرة والفكر الإسلامي، الفكر العربي المعاصر، العدد 32 .

■ عبد الله العروي :"تاريخ المغرب محاولة في التركيب"، ترجمة ذوفان قرقوط، ط1 /تموز 1977، المؤسسة العربية للدراسات و النشر بيروت .

(2) – المراجع باللغة الأجنبية:

■ Raymond Aron : Introduction a la philosophie de l'histoire, ed- Gallimard, 1948.

■ Congrès international de la sociologie coloniale tenu a paris du 6 au 11 août 1900, ed - Arthur rousseau.

■ Cloud Lyvie Strousse : L'analyse structurale en linguistique et en anthropologie structurale ,-ed plon ,Paris 1974.

الهوامـــــش

(1)– تاريخ العلامة إبن خلدون المجلد الأول (المقدمة) دار الكتاب اللبناني – مكتبة المدرسة بيروت –لبنان ص–2 و3.

(2)– راجع:
Braudel :Ecrit sur l'histoire – éd .Flamarion, collection : champs 1969.

(3)– عبد الله العروي : "تاريخ المغـــرب – محاولة في التركيب–" ترجمة ذوقان فرقوق طبعة أولى تموز 1977 المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ص 706.

(4) – على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر تبرز في هذا المجال أسماء :لويران دي سلان DESLANE(L) و ستفـــان غـــزال GSELL(S) و جورج مارسيه MARCAIS (G) وإميـــــل فليكـــس غـــوتيـــه GAUTIER (E.F) وإميل ماسكوراي MASQUERAY (E) وإدموند دوتيه DOUTTE (E) و فانسان موتطاي MONTEIL (V) و موتيلنسكي MOUTYLINSKI (A) ولاوست LAOUST(E) وسارفييه SERVIER (J) وتيون TILLION (G) ودولفن DELPHIN (G) و فاقنان FAGUAN (ME)و دي بوان DES POIS (J)و بوسكيه BOUSQUET (G) وأودا HOUDAS(O)

وروودنيه باسيه BASSET (R) وشارل أندري جوليان JULIEN (CH.A) وغيرهم ..

(5)- راجع : محمد عابد الجابري في مداخلة له عنوانها : "التراث و مشكل المنهج " : المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية دار توبقال للنشر والتوزيع –الدار البيضاء –المغرب ص71 .

(6)- راجع على سبيل المثال:" مجلة الوحدة " ،السنة الرابعة، العدد 42 " نحو رؤية قومية لكتابة التاريخ العربي "، أذار/مارس 1988 رجب 1408 هـ. و السنة الخامسة العدد 50 :" العلوم الاجتماعية في الوطن العربي "، نشرين الثاني (نوفمبر 1988) ربيع الثاني 1409 هـ و مجلة الوحدة هي مجلة فكرية ثقافية شهرية، تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، المملكة المغربية .

(7)- محمد وقيدي " معقولية التاريخ و معقولية التأريخ " الفكر العربي المعاصر العدد 82 و 83 نوفمبر/ ديسمبر 1990 ص 26 .

(8) - أبرز الأعمال ذات التوجهات المنهجية الحديثة و المطعمة بإيديولوجية إستعمارية هي :

-René Basset :Recherches sur la religion des Barbers,1910.

-George Marcais :Les Arabes en Barbarie du XI au XIV siecle, 1913 .

-E.F Gautier : Les histoires des charfa 1922

"القرون المنظمة للغرب "

-Stefane Gsell : Histoire de l'Afrique Du Nord Anciens 1913-1929

-Lévi(E) Provençal : les Histoires des charfa, 1922.

(9)- د.سيار الجميل :" الخطاب التاريخي العربي خلال فترة مابين الحربين العظميين : محاولة إيستمولوجية في إثارة بعض الإشكاليات "، المستقبل العربي، العدد 123 ،ماي 1989 ص.73.

(10)- مقابلة أجراها معه سعدي بزيان : مجلة " الحوار " الباريسية لعدد 12 أيار – مايو 1986 ص.48 .